**التعليم عن بُعد، الشراكات والفجوات، دراسة حالة**

**د. شفق يوسف جدوع**

أطراف العملية: الوزارة، الأستاذ، الطالب

**مفهوم التعليم الالكتروني** **وأركانه الأساسية والأهداف من اعتماده**

 التعليم الالكتروني نمطٌ تعليمي أنتجته القفزاتُ الهائلة في مجال العلوم التقنية وعلوم الحاسب الآلي، إذ أحدثت التحولاتُ التكنولوجية الكبيرة تحولاتٍ بالدرجة نفسِها في مجالات الحياة كلِّها ومنها مجال التعليم، أسفرت عن اعتماد تقنيات الحواسيب الآلية وخدمات الشبكة العنكبوتية (الانترنت). ومن ثمَّ فهو نمط يعتمد بالدرجة الأساس هاتين الأداتين.

وبسببٍ من مزايا هاتين الأداتين والمتمثلة في سرعة وسهولة وضخامة حجم المعلومات التي يمكن تناقلها، و فاعلية التطبيقات الحاسوبية في عرض المحتويات التعليمية، اتسع مفهومُ التعليم باتساع مساحة ما توفره خدماتُ التقنية فأصبح يشمل عمليتي التعليم والتعلّم، لأنه أثمر عن توافر إمكانيات التحول نحو التعلّم الذاتي. لذلك تجمعُ محاولاتُ التعريف بالتعليم الالكتروني على اتسام نمطِه الخاص بميزتي:

* اعتمادِ أجهزة الحواسيب وتقنياتها، وشبكة الانترنت.
* التحول نحو أن يكون التعلّم ذاتيا.

مثلما تجمع على وسمِه بالتعليم الفعّال الذي يوفر فرصا أكبر للإبداع وتنمية المهارات.

**التعليم الالكتروني في الجامعات العراقية**

بدأت القصةُ مع افتتاح مركز ابن سينا للتعليم الالكتروني في العراق والشروع بالمرحلة التجريبية الأولى في شهر تشرين الأول من العام 2009، إذ تم افتتاح ثلاثة مراكز تدريبية في جامعات بغداد وصلاح الدين والبصرة، وهو جزء من مشروع ابن سينا للتعليم الالكتروني الأكبر الذي أنشئ بالتعاون بين دول الاتحاد الأوربي ومنظمة اليونسكو ليشمل مراكز منتشرة حول حوض البحر الأبيض المتوسط في 14 بلدا متوسطيا بين العامين 2002 و 2006 .

ظهرت بوادرُ اعتماد التعليم الالكتروني في العام 2015 ، إذ صدر الأمرُ الوزاري المرقم بـ 1205 في 5/4/2015 القاضي بتشكيل اللجنة العليا للتعليم الإلكتروني بمركز وزارة التعليم العالي، لتقوم بوضع استراتيجية للتعليم الإلكتروني على مستوى الجامعات العراقية. فضلاً عن موافقة معالي وزير التعليم العالي بالكتاب ذي العدد (ب ت 2/1704 في 5/3/2015) على تفعيل مركز المعلومات العلمية والتكنولوجية في الهيئة العراقية للحاسبات والمعلوماتية ليكون أنموذجاً للتعليم الإلكتروني. ثم قرّرت الوزارةُ اللجوءَ إلى التعليم الإلكتروني كحلٍ بديلٍ للتعليم التقليدي ولو مؤقتاً، بعد اجتماع سببين أحدهما اضطرابُ الوضع الأمني والسياسي في البلد على أثر أحداث تشرين من العام 2019، والآخر بيئي صحي يتمثّل في الاضطرار الى قرار الحظر الصحي على أثر جائحة كورونا، وكان لكليهما أثرٌ في تعثّر وتوقّف الدراسة التقليدية في الجامعات العراقية.

 وبعد أن كانت الخطى حثيثةً لكن وئيدة باتجاه اعتمادِ التعليم الالكتروني موازيا وداعما للعملية التعليمية التقليدية، أحوجنا الظرفُ الطارئ الى الانتقال السريع والمفاجئ نحو اعتمادِه على نحو كلّي، فكان طوقَ النجاة الذي عبرنا به المحنةَ آنذاك مع مشكلاتٍ أعاقت تحقيقَه لأهدافِه المنشودة، وما ستفعله هذه الورقة هو إلقاءُ ضوءٍ على تلك المشكلات التي واجهتْ صانعي القرار وركنَي العملية التعليمية المتمثلَين بالأستاذ والطالب.

 وخيرُ مدخل لمقاربة إدارة الأزمة التعليمية هو معيارُ الجودة الذي أصبحت فلسفةُ التعليم العالي في الجامعات تتمحور حوله، وهو مفهومٌ ﯾﻨﺘﻤﻲ ﻓﻲ ﻧﺸﺄﺗﻪ اﻷوﻟﻰ ﻓﻲ اﻟﻮﻻﯾﺎت اﻟﻤﺘﺤﺪة اﻷﻣﺮﯾﻜﯿﺔ إﻟﻰ ﺣﻘﻞ اﻻﻗﺘﺼﺎد اﻟﺼﻨﺎﻋﻲ، وﺗﻘﻮَّم أﺳﺎﺳﺎ ﺑﻔﻜﺮةٍ أﺳﺎﺳﯿﺔ ﻫﻲ ﺑﺒﺴﺎﻃﺔ وإﯾﺠﺎز رﻓﻊُ ﻛﻔﺎءة اﻟﻌﺎﻣﻠﯿﻦ ﻓﻲ اﻟﻘﻄﺎع اﻟﺨﺎص ﻣﻦ أﺟﻞ رﻓﻊ ﻣﺴﺘﻮﯾﺎت اﻹﻧﺘﺎج، وﺑﻨﺎءً ﻋﻠﯿﻪ ﻧﻬﺾ ﻋﻠﻰ ﻣﺒﺪأ أن أوﻟﻰ ﺧﻄﻮات اﻻﺳﺘﺜﻤﺎر ﻫﻲ اﺳﺘﺜﻤﺎر اﻟﺮأﺳﻤﺎل اﻟﺒﺸﺮي اﻟﺬي ﯾﻤﻜّﻦ اﻟﺪول اﻟﺼﻨﺎﻋﯿﺔ اﻟﻜﺒﺮى ﻣﻦ ﺗﻄﻮﯾﺮ ﻗﺎﺑﻠﯿﺎت وإﻣﻜﺎﻧﺎت وﻗﺪرات اﻟﻤﻮارد اﻟﺒﺸﺮﯾﺔ ﻟﺘﺘﻤﻜﻦ ﻣﻦ أن ﺗﻜﻮن ﻣﻨﺎﻓﺴﺎ ﻗﻮﯾﺎ ﻓﻲ ﻋﺎﻟﻢ اﻗﺘﺼﺎد ﻣﻨﻔﺘﺢ ﺗﺸﺘﺪّ ﻓﯿﻪ اﻟﻤﻨﺎﻓﺴﺔ. وﻷﻧﻪ ﻣﻔﻬﻮمٌ اﻗﺘﺼﺎدي ﺑﺎﻷﺳﺎس ﻓﺈﻧﻪ ﯾﺘﺄﺳّﺲ ﻋﻠﻰ ﺛﻨﺎﺋﯿﺔ: ﻣﻨﺘَﺞ - ﻣﺴﺘﻬﻠِﻚ.

 وﻛﻐﯿﺮه ﻣﻦ اﻟﻤﻔﺎﻫﯿﻢ ﻓﻲ ﻋﺎﻟﻢ ﯾﺸﺘﺪّ ﻓﯿﻪ ﺗﺪاﺧﻞُ اﻟﺤﻘﻮل وﺗﺮاﺑﻄُﻬﺎ اﻟﻌﻀﻮي ﻓﺈن أيَّ ﺟﻮدةٍ اﻗﺘﺼﺎدﯾﺔ ﻻ ﯾﻤﻜﻦ لها، وﻫﻲ ﺗﺴﺘﺜﻤﺮ رأﺳﻤﺎﻟَﻬﺎ اﻟﺒﺸﺮي، أن ﺗﺒﻘﻰ ﺑﻌﯿﺪةً ﻋﻦ ﺣﻘﻞ اﻟﺘﻌﻠﯿﻢ ﺑﻤﺴﺘﻮﯾﺎﺗﻪ ﻛﺎﻓﺔ. لذلك عمدت المؤسساتُ التعليمية على ترجمته في أهدافها التعليمية باعتمادِ المتعلّم مستهلِكا عليها رفعُ مستوى ما يستهلكه من خلال رفع كفاءة المنتِج متمثلا بالمعلّم.

 ﺗﺮﺟﻤﺖ اﻟﻤﺆﺳﺴﺔُ اﻟﺘﻌﻠﯿﻤﯿﺔ ﺧﻄﻄَﻬﺎ وﺑﺮاﻣﺞَ ﺟﻮدﺗﻬﺎ لتجاوز الأزمة بالاتجاه السريع والحثيث، الذي لم يكن مباغتا، نحو إعدادِ كوادرها التعليمية من خلال إطلاق المنصات التعليمية ودعمِ إعداد الورش التدريبية والندوات التعريفية والدورات.

 وقد تطلّب الظرفُ الطارئ أن ﯾﻜﻮن اﻻﺳﺘﺎذُ ﻣﺴﺘﻬﻠِﻜﺎ ﻟﻤﻨﺘَﺞ ﺳﯿﺎﺳﺎت رﻓﻊ ﻣﺴﺘﻮى ﻗﺪراﺗﻪ وﻗﺎﺑﻠﯿﺎﺗﻪ وﻣﻬﺎراﺗﻪ، إلا أن تلك اﻟﺒﺮاﻣﺞ لم تكن ﺑﺎﻟﻤﺴﺘﻮى اﻟﻤﻄﻠﻮب ﻣﻦ اﻟﺘﻨﺴﯿﻖ واﻟﺘﻨﻈﯿم و ﺟﻮدة اﻟﺘﺨﻄﯿﻂ، على الرغم من أن ﻓﻠﺴﻔﺔَ التكنولوجيا وتطبيقاتِها تقوم أساسا ﻋﻠﻰ ﻣﺒﺪأ اﻻﻗﺘﺼﺎد ﻓﻲ اﻟﻮﻗﺖ واﻟﺠﻬﺪ ﻣﻦ ﺧﻼل ﻋﻤﻠﯿﺎت اﻟﺘﻨﻈﯿﻢ واﻟﺘﻨﺴﯿﻖ. فضلا عن ذلك لم يتسنَّ للمؤسسة التعليمية إيجادُ وسيلة ناجعة في حصر أعداد المتعلمين بعد الانتقال الى اعتماد الصفوف الافتراضية بديلا عن الصفوف الاعتيادية بسببٍ من كثرة أعدادِهم التي تفوق قدرةَ المؤسسة على توفير العنوانات البريدية الالكترونية الرسمية (الإيميلات الرسمية) لهم جميعا في وقت قياسي، وما نجم عن ذلك من الانضمام غير المنضبط للطلاب الى الصفوف الالكترونية، ولجوء الوزارة الى قبول مشاركتهم في الامتحانات النهائية بغضّ النظر عن حضورِهم أو غيابِهم. وما زالت عمليةُ ضبط الحضور والغياب تواجه تعثّرا بسبب عدم توافر تطبيق ناجع يمكن اعتمادُه، إذ ما زالت التطبيقات المتوافرة تعاني من عيوب.

**الأساتذة**

1. ضيق الوقت اللازم لاكتساب المهارات الالكترونية، إذ اﻧﺨﺮط اﻷﺳﺎﺗﺬةُ ﺟﻠُّﻬﻢ، ﻣﺬ إعلان الوزارة قرارَها باعتماد التعليم الالكتروني، ﺑﺮﺣﻠﺔ ﻟﻬﺎثٍ وﺳﺒﺎق ﻣﻊ اﻟﺰﻣﻦ، اﻧﻘﺴﻤﺖ أوﻗﺎﺗُﻬﻢ ﻓﯿﻬﺎ ﺑﯿﻦ ﻣﺤﺎوﻻت اﻟﻠﺤﺎق ﺑﺎﻟﻮرش اﻟﺘﻌﻠﯿﻤﯿﺔ واﻟﺘﺪرﯾﺒﯿﺔ وﺑﯿﻦ ﺗﻄﺒﯿﻖ ﻣﺎ ﯾﺘﻌﻠﻤﻮن ﻓﯿﻬﺎ ﻣﻦ إﻋﺪاد اﻟﻤﺤﺎﺿﺮات ﺑﻄﺮاﺋﻖ ﻣﺨﺘﻠﻔﺔ وﻋﻠﻰ وﻓﻖ ﻣﺎ ﯾﺘﻨﺎﺳﺐ مع ذوقِ اﻟﻄﺎﻟﺐ وﻣﺰاﺟِﻪ وﻣﺘﻄﻠﺒﺎﺗِﻪ، ﻓﺼﺎر ﻣﻮزعَ اﻟﻮﻇﯿﻔﺔ واﻟﺪور في الآن نفسِه، ﺗﺎرةً ﻣﺘﻌﻠّﻤﺎ وﺗﺎرةً أﺧﺮى ﻣﻌﻠّﻤﺎ.
2. ازدواجية الهدف من المشاركات في عددٍ هائلٍ من الورش التدريبية والندوات التثقيفية لدى الأستاذ، بين رفع مستوى تقويم إدائه الجامعي ومستوى مهاراته التعليمية، وفي الغالب كان الهدفُ الأول طاغيا على الآخر، ما فرّغ عمليةَ المشاركة من محتواها الحقيقي، وأضحت مشاركةً شكلية يكتفي فيها الأستاذُ بتسجيل حضورِه في النشاطات ساعيا لجمعِ أكبر عددٍ ممكن من المشاركات من أجل تعزيز رصيدِه التقويمي.
3. ضرورة توفير الأجهزة الالكترونية ذات القدرات التخزينية العالية.
4. ضرورة الانتقال من استعمال الهاتف الذكي إلى الحاسب الآلي (الكمبيوتر). وهنا لابدّ من لفت الانتباه الى أن نجاحَ التعليم الالكتروني مرهونٌ بكون المهارة الالكترونية جزءٌ من ثقافة الفرد والمجتمع، ومن ثمّ فإن التجاربَ الأكثرَ نجاحا في هذا السياق تنتمي للمجتمعات التي تحولت نحو الثقافة الرقمية وكان تحولها تدريجيا على وفق المسار الطبيعي للتحولات الثقافية الكبرى في حياة المجتمعات البشرية.
5. اكتساب المهارات الالكترونية كان يتم بطريقة المحاولة والخطأ غالبا.
6. صعوبة التعامل مع الحاسب الآلي (الكمبيوتر) لأصحاب التخصصات الإنسانية، إذ لا تندرج المهارات الالكترونية ضمن المهارات المطلوبة في إطار تخصصات كثيرٍ منهم، فلا يُستخدم في اكتساب المعارف ولا في تعليمها ولا حتى في مهماته العلمية والبحثية الشخصية غالبا.
7. للتعليم الالكتروني نمطٌ مختلف، يتطلب نمطا مختلفا من طرائق وأساليب التعلّم والتعليم، ومن ثمَّ طرائق وأساليب مختلفة للتعامل مع المحتوى التعليمي. إذا ما نظرنا بعين الاهتمام الى أهمية الفارق النوعي بين طبيعة كلٍّ من العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية والطبيعية التي تنسجم طريقتُها في التعامل مع الظواهر المدروسة وما هو موضوعٌ للبحث مع أسلوب الآلة في تناقل المعلومات وعرضها.
8. على النحو نفسِه تطلّب نمطُ التعليم الالكتروني المختلف نمطا مختلفا من الأسئلة الامتحانية، ومن ثمَّ نحوا مختلفا لتقسيم الدرجات الامتحانية. إذ أقرّت الوزارةُ في وقتها اعتمادَ درجة خاصة لكتابة تقريرٍ تُحتسب من ضمن درجة السعي السنوي للطالب.
9. عدم قابلية التعليم الالكتروني على قياس مستوى كفاءة ومهارة الطالب في كثيرٍ من جوانب المعرفة في العلوم الإنسانية، إذ لا يمكن، في تخصص اللغات مثلا، قياسُ مستوى كفاءته التعبيرية والتحليلية وحدودِ ثروته اللفظية وحجمِ محفوظاته من النصوص ومهاراته في العرض والتلخيص والمناقشة مع اعتماد نمط الـ (mcq) من الأسئلة التي توصف بأنها موضوعية لا مقالية وتعتمد الإجابات الاختيارية المتقاربة.

**الطالبات**

**تنقسم المشكلاتُ التي تواجهها الطالباتُ في التعليم الالكتروني على أقسام:**

**ا- المشكلات التقنية**

أسفرت الاستبانةُ التي أعددتُها بهدف استقراء المشكلات التقنية التي واجهت الطالبات في أثناء أدائهن للامتحان الالكتروني عن النتائج الآتية:

1. كانت مشكلة ضعف شبكة المعلومات (الأنترنت) هي المشكلة الأبرز التي نجمت عنها مشكلات من جنسها مثل مشكلات في تسليم وتسلم الإجابات الامتحانية، ومشكلات عدم فتح رابط النموذج الامتحاني (الفورما)، ومشكلات في عدم فعالية الايميل الرسمي، ومشكلات تتعلق بتحديد الاجابات في أسئلة الاختيار من متعدد، وتحديد الفقرات المتروكة، ومشكلات الدخول الى النموذج الامتحاني (الفورما).
2. مشكلات ناجمة عن انقطاع التيار الكهربائي.

**ب- المشكلات الاجتماعية**

تكاد المشكلاتُ ذاتُ الطابع الاجتماعي التي تواجهها طالباتُ قسمنا ومن ثمَّ كليتنا تجتمع في الانتماء لجذرٍ واحد هو الانحدار من عوائل محافظة في الغالب ومن هذا الجذر الاجتماعي تنجم المشكلاتُ الآتية:

1. عدمُ امتلاك بعض الطالبات لهواتف ذكية.
2. عدمُ توافر خدمة الانترنت في بعض البيوت بسبب قرارٍ من ربّ الأسرة أو وليّ الأمر.
3. ينماز التعليمُ الاعتيادي بسمة توافر البنيات التحتية الأساسية ولو بالحدّ الأدنى اللازم، وهو بذلك ينافس التعليمَ الألكتروني لدينا على الرغم من أن السمةَ موضوعَ الحديث تُحتسب عادة لصالح التعليم الالكتروني، إذ يتوافر في التعليم الاعتيادي المكانُ المكيَّف للعملية التعليمية فضلا عن الزمان المخصّص لذلك، وبذلك فإن الطالبة تنقطع في أثناء تواجدها في الكلية لهدف محدَّد واحد. في حالة التعليم الالكتروني (خاصة في فترة اعتماده بشكل كلّي) لا يعود المكان والزمان مكيفين لتحقيق هدف التعلم، إذا نظرنا بعين الاهتمام إلى المعيقات الخفية المتمثلة بمساحات البيوت الضيقة ومن ثمَّ عدم توافر المكان المناسب للانقطاع من أجل حضور الدروس وتأدية الامتحانات، ما كان يضطر بعضَ الطالبات للجوء إلى بيوت الأقارب أو الجيران، فضلا عن أن تواجد الطالبة في البيت يضطرّها لأن تكون جزءا من البرنامج الحياتي اليومي للعائلة المرتبط بأفرادها، ما يفرض عليها الانشغالَ العائلي بدلا من أو بالتزامن مع الانشغال بالدرس أو الامتحان.
4. يساعد الحضورُ الاعتيادي الفيزيائي للطالب من يقوم بعملية التعليم كثيرا في توفير أسباب وعوامل إطالة مدى الانتباه للطالب (attention span)[[1]](#endnote-1)، على الرغم من أن الاهتمامَ بالتعليم الالكتروني ظهر أساسا وانبثقت الحاجةُ إليه لأنه، بما يتوافر فيه من أدوات ووسائل، أكثرُ إمتاعا وتشويقا من التعليم الاعتيادي، فيؤدي وظيفةً تعزيزية وداعمة لعملية التعليم، إلا أن ضعفَ المهارات الالكترونية لكثيرٍ من الأساتذة في الفترة الأولى للحظر الصحي بقي حائلا دون تحقيقه الهدف من اعتمادِه.

**المشكلات الاقتصادية**

يرتبط هذا النوع من المشكلات بالأخرى ذات الطابع الاجتماعي، فامتلاك جهاز ذكي أمر لا يتسنى لكل طالبة، فضلا عن توفير حزم الانترنت غير المرتبطة بشبكات المنازل.

على الرغم من أن التعليم الالكتروني يوفر لكثيرٍ من الطالبات نفقات التعليم الاعتيادي.

1. المدة التي يستغرقها الشخص في التركيز على شيء أو فكرة. معجم علم النفس التربوي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1984: ج1/ 21. [↑](#endnote-ref-1)